القائم مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

العدساني خلال طرح محاور استجواب الخرافي

الرئيس أعلن اسقاط استجواب المبارك من جدول الأعمال بناء على طلب المستجوبين

الجلسة الأولى لمجلس الأمة .. «استجواب ودي» ينتهي دون

تزكية الرويعي أميناً لسر المجلس وانتخاب المرداس لمنصب مراقب مجلس الأمة

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم انتهاء مناقشة استجواب وزير «مجلس الأمة» دون تقديم أي طلب بطرح الثقة او اقتراحات.

وكان الغانم قد افتتاح الجلسة العادية أمس بعد مغادرة سمو أمير البلاد عقب افتتاح سموه دور الانعقاد الثالث للفصل التشريعي الـ15 لمجلس الأمة.

وأعلن الغانم عن اسقاط استجواب رئيس مجلس الوزراء المقدم من النائبين من النائبين محمد المطير وشعيب المويزري من جدول الاعمال بعد سحب المستجوبين لاستجوابهما.

وأضاف الرئيس الغانم في كلمة له في جلسة المجلس العادية اثناء انتقال المجلس إلى بند الاستجوابات ان «سحب هذا الاستجواب يأتي استنادا إلى المادة (141) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة لذا يرفع الاستجواب من جدول الأعمال ويثبت بالإضافة إلى طلب السحب في المضبطة».

وذكر انه «بتاريخ 27 يونيو الماضي وجه النائبان محمد المطير وشعيب المويزري استجوابا إلى سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء بصفته» مبينا انه و«عملا بنص المادة (135) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة تم إبلاغه به فور تقديمه وأدرج في جدول أعمال جلسة اليوم».

وقال «استلمت أمس الاثنين كتابا موجها من مقدمي الاستجواب يطلبان سحبه وعليه فلا محل لنظره استنادا إلى المادة (141) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة لذا يرفع من جدول الأعمال ويثبت الاستجواب وطلب السحب في المضبطة».

وكان رئيس مجلس الأمة أعلن في تصريح للصحفيين في مجلس الأمة أمس الاثنين استلامه كتاب النائبين المستجوبين المطير والمويزري يطلبان فيه سحب الاستجواب الموجه منهما إلى سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء بصفته.

يذكر ان المادة (141) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة اشارت إلى عدم نظر مجلس الأمة في الاستجواب في حال تنازل المستجوب عن استجوابه.

وكان المجلس زكى مجلس الأمة في جلسته أمس النائب الدكتور عودة الرويعي لمنصب امين سر مجلس الأمة لدور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الـ15.

كم انتخب المجلس النائب نايف المرداس لمنصب مراقب مجلس الأمة لدور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الـ15.

وجاءت نتيجة التصويت على منصب المراقب الذي تنافس عليه النائبين نايف المرداس وماجد المطيري بنتيجة 37 صوتا للنائب المرداس و22 صوتا للنائب المطيري.

وكان الغانم أبن رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم، النائب السابق عبد الله يعقوب الوزان، مؤكدا انه كان نموذجا للسياسي الرزين والبرلماني المتحلي بقيم التعاون والعطاء وادب الحوار.

وقال الغانم في كلمته: «الإخوة والأخوات، تلقى اهل الكويت ببالغ الحزن والأسى نبأ وفاة عضو مجلس الأمة السابق العم عبد الله يعقوب الوزان أحد السياسيين الذين حظوا بثقة الشعب الكويتي لتمثيلهم في مجلس الأمة، وكان العم عبد الله الوزان نموذجا للسياسي الرزين والبرلماني المتحلي بقيم التعاون والعطاء وأدب الحوار، ولقد كانت له اسهاماته في تمثيل الأمة في الفصل التشريعي الرابع عام 1975».

وأضاف الغانم « بالأصالة عن نفسي ونيابة عن اخواني اعضاء مجلس الأمة أتقدم بصادق العزاء وخالص المواساة لأسرة الفقيد وللشعب الكويتي سائلا المولى عز وجل ان يتغمده بواسع رحمته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان».

عقب ذلك انتقل المجلس إلى استجواب الوزير الخرافي من قبل النائب العدساني،إذ أعلن الغانم مناقشة الاستجواب الموجه إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي بصفته والمقدم من النائب رياض العدساني بعد أن أبدى الوزير استعداده للمناقشة.

واعتلى النائب المستجوب العدساني يمين منصة الرئاسة فيما اعتلى الوزير الخرافي يسار منصة الرئاسة.

وكان رئيس مجلس الأمة قال في كلمة له في مستهل مناقشة بند الاستجوابات وقبيل مناقشة الاستجواب آنف الذكر ان النائب العدساني تقدم في الـ25 من شهر سبتمبر الماضي بهذا الاستجواب الموجه إلى الوزير الخرافي بصفته.

وأوضح الغانم أنه «عملا بنص المادة «135» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة تم إبلاغ الوزير الخرافي بالاستجواب فور تقديمه وأدرج في جدول أعمال جلسة اليوم».

وأضاف أنه «طبقا لنص المادة المذكورة لا تجوز مناقشة الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير» مبينا انه «يجوز لمن وجه إليه الاستجواب طلب مد هذا الأجل إلى أسبوعين على الأكثر فيجاب إلى طلبه».

وذكر انه «يجوز بقرار من المجلس التأجيل لمدة مماثلة ولا يجوز التأجيل لأكثر من هذه المدة إلا بموافقة أغلبية أعضاء المجلس».

وخاطب الرئيس الغانم الوزير الخرافي بسؤاله «هل ترغب في مناقشة الاستجواب في جلسة اليوم أم تطلب التأجيل» فأجاب الوزير بانه «جاهز للاستجواب».

وتنص المادة «135» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة على انه «يبلغ الرئيس الاستجواب إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزير المختص فور تقديمه ويدرج في جدول أعمال أول جلسة تالية لتحديد موعد للمناقشة فيه بعد سماع أقوال من وجه إليه الاستجواب بهذا الخصوص».

كما نصت المادة نفسها بشأن مناقشة الاستجواب على انه «لا تجري المناقشة في الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة رئيس مجلس الوزراء أو الوزير حسب الأحوال».

وأعطت المادة لمن يوجه إليه الاستجواب الحق بأن «يطلب مد الأجل المنصوص عليه في الفقرة السابقة إلى أسبوعين على الأكثر فيجاب إلى طلبه ويجوز بقرار من المجلس التأجيل لمدة مماثلة ولا يكون التأجيل لأكثر من هذه المدة إلا بموافقة أغلبية أعضاء المجلس».

ويتضمن الاستجواب وفق ما تقدم به النائب العدساني ثلاثة محاور أحدها يتعلق ب«التعيينات والتنفيع» وآخر خصص ل«التجاوزات في الميزانية» فيما يتناول الأخير «محاولة إضعاف الرقابة البرلمانية».

من جانبه شدد النائب رياض العدساني على وجوب تحصين وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي لمنصبه بادائه وعمله بدلا من «الفساد الإداري والانحراف السياسي الذي يمارسه بترضياته للتيارات السياسية وتقاعسه عن أداء دوره».

وقال العدساني خلال مناقشة الاستجواب الموجه منه إلى الوزير الخرافي بصفته ضمن بند الاستجوابات المدرج على جدول أعمال جلسة المجلس العادية.

واتهم العدساني الخرافي بانه جاء بـ«صفقة انتخابية» وليس بناء على كفاءته وامكانياته مشيرا إلى ان ترشح الخرافي في انتخابات مجلس الأمة الحالي تم قبيامه بسحب ترشحه في آخر يوم للتسجيل للرشحين في الانتخابات من أجل تعيينه فيما بعد وزيرا.

وأبدى عدم استقصاده لشخص الوزير وان تقديمه للاستجواب يأتي لتسليط الضوء على الخلل والاخفاق في عمله مضيفا «أنا شخصاني مع المتجاوز والفاسد».

وقال ان الخرافي «يمارس التوظيف السياسي ويقوم بتعيينات سياسية بغية البقاء في منصبه الوزاري» مضيفا انه ليس للوزير الخرافي «أدوار واختصاصات أو هيئات تابعة له».

واتهم النائب العدساني الوزير الخرافي ب«تعيين موظف في المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في وزارته لإعطائه منصبا ثم نقله إلى مكتبه» كما انه قام بتعيين قريب أحد النواب مستشارا له الأمر الذي يعكس مدى «فساد الوزير» في محور التعيينات.

وانتقد عدم متابعة الخرافي «الذي أتى بصفقة انتخابية» لتقارير اللجان والاقتراحات النواب متسائلا «كيف يقبل الوزير على نفسه بأن يكون بلا صلاحيات».

وقال ان الخرافي «تعمد تأخير» إحالة قانون التقاعد المبكر الذي أقره المجلس بدور الانعقاد الماضي إلى مجلس الوزراء مشيرا إلى تكرر إخفاقاته واستمراره في «عدم أداء مهامه كما هو مطلوب».

ورأى ان الوزير الخرافي لديه «سوء» تقدير وتخطيط في تقديرات الميزانية اذ «يزعم ان لديه عجزا بالميزانية وهو في الواقع يمارس اللعب فيها ويقوم بتقليص ميزانية بند على حساب آخر».

وقال العدساني انه بالرغم من عدم وجود أعمال كبيرة للوزارة مقارنة ببقية الوزارات فانها تعاني «الهدر في الميزانية».

- الغانم: المطير والمويزري سحبا استجوابهما استناداً إلى المادة 141 من اللائحة
- أدرجنا استجواب العدساني للخرافي عملاً بنص المادة «135» من اللائحة الداخلية للمجلس
- النائب السابق عبد الله الوزان كان نموذجاً للسياسي الرزين المتحلي بقيم التعاون

متابعة حكومية - نيابية

- العدساني: وجوب تحصين وزير الدولة لمنصبه من «الفساد الإداري والانحراف السياسي»
- الخرافي جاء بـ«صفقة انتخابية» وليس بناء على كفاءته وسحبه لترشحه أكبر دليل
- لا استقصد شخص الوزير والاستجواب يأتي لتسليط الضوء على الخلل والاخفاق في عمله

تهنئة الوزير بانتهاء الاستجواب

هذا الشغل .. يا هالشغ

بين الدلال والهاشم